العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة في القطاع المصرفي

عبد الحكيم محمد محمد المصراتي

الملخص:

تناولت الدراسة العلاقة بين مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة في القطاع المصرفي، وحيث أن الحوكمة قد ارتبطت بتحسين الأداء وتقليل المخاطر التي تصيب مصالح الأطراف المختلفة، فقد اصبحت معظم البنوك تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة حتي تستطيع تلبية معايير المحاسبة الدولية، والاستفادة من المزايا التي تحققها حوكمة الشركات.

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد جدوي تطبيق مبادئ الحوكمة وعلاقتها بتعظيم ثروة الملاك من خلال تحديد علاقتها بالقيمة السوقية المضافة (MVA) ، وتكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول عنصرين هامين لا يزالا محلاً للدراسة والتقييم وهما: مبادئ الحوكمة، والقيمة السوقية المضافة في البنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة.

Abstract:

The study tackled the relationship between the application of the principles of governance and the market value added in the banking sector. As governance has been linked to improving performance and reducing risks to the interests of different parties, most banks are committed to applying governance principles so that they can meet international accounting standards and benefit from the benefits of governance Companies.

The study aimed at determining the feasibility of applying the principles of governance and its relation to maximizing the wealth of owners by determining its dependence on Market Value Added (MVA). The importance of the study is that it deals with two important elements that are still being studied and

evaluated: the principles of governance and the market value added in commercial banks. The study found a significant relationship between the application of the principles of governance and market value added.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

مقدمة الدراسة:

نظراً لحساسية القطاع المصرفي الشديدة للمتغيرات الإقتصادية، فقد كانت البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة من أوائل المؤسسات التي إلتزمت بتطبيق مبادئ الحوكمة، على أساس أن الحوكمة تساعد في مكافحة الفساد المالي والإدارى وتساهم في تحقيق المنفعة لكافة الأطراف ذات العلاقة، وقد زاد الإهتمام بالحوكمة بهدف إعادة ثقة مستخدمى القوائم المالية من حيث مدى دقتها وسلامة المعلومات المفصح عنها، وبهدف تحديد العلاقة بين مبادئ حوكمة شركات وأداء البنوك، فانه من الضرورى تحديد العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة، لذلك فإن عناصر الدراسة تمثل موضوعاً له أهميته وجدراته بالبحث والدراسة.

مشكلة الدراسة:

ارتبطت مبادئ الحوكمة بتحسين الأداء، مما دفع كافة المؤسسات وخاصة البنوك إلى الالتزام بتطبيقها حتي تستطيع تلبية معايير المحاسبة الدولية.

ومن المهم أن نتعرف على مدي قدرة تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي على تعظيم ثروة الملاك، وذلك من خلال التعرف على العلاقة بين هذه المبادئ والقيمة السوقية المضافة (MVA) في القطاع المصرفي، وبالتالي فقد بلور الباحث مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

- ماهو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك محل الدراسة؟.
- هل يوجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة؟.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل العائد من وراء تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية، بتحديد مدى قدرتها على تعظيم ثروة الملاك، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة للبنوك التجارية محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول عنصرين هامين لا يزالا محلاً للدراسة والتقييم وهما:

- مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية.
- القيمة السوقية المضافة للبنك التجاري.

وذلك من خلال دراسة العائد المرجو من تطبيق مبادئ الحوكمة وعلاقتها بتعظيم ثروة الملاك، من خلال تحديد العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة للبنك.

فرض الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة، فقد إعتمدت على الفرض التالي:

لا يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة للبنك.

ثانياً: الدراسات السابقة والاطار النظري للدراسة:

١ـ الدراسات السابقة:

- **دراسة متولي، (٢٠١٢)[i] بعنوان: "نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة على تقييم درجة جهد المراجع الخارجي مع دراسة اختبارية"**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة في تقييم درجة جهد المراجع الخارجي، وتصميم نموذج لقياس درجة جهد المراجع الخارجي في ضوء إعداد قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة مع اختبار مدى صلاحية هذا النموذج في البيئة المصرية، وقد توصلت الدراسة الى نتائج مهمة نذكر منها: أن قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة تعد معياراً يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد عليه عند تقييم مدى فاعلية الشركة محل عملية المراجعة وتطبيقها لمبادئ الحوكمة للاستفادة بها في المراحل المختلفة لعملية المراجعة والتي من شأنها تحقيق الكفاءة والفاعلية في عملية المراجعة، كما أنها تؤدي إلى زيادة المتطلبات الملقاة على عاتق المراجع الخارجي وبالتالي انعكاس ذلك على الجهد والوقت المبذول.

- **دراسة النعيمي، (٢٠١٢)[ii] بعنوان: "استخدام مؤشري القيمة السوقية المضافة والعائد على رأس المال المستثمر في قياس أداء القطاع المصرفي العراقي".**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استجابة القطاع المصرفي العراقي لمؤشري القيمة السوقية المضافة والعائد على رأس المال المستثمر من الناحية العملية في تقويم أداء المصارف، والتعرف على مدى تأثير مستوى القيمة السوقية المضافة ومعدل العائد على رأس المال المستثمر في ثروة حملة الأسهم، وقد توصلت الدراسة إلى أن العائد على رأس المال المستثمر لا يؤثر بشكل كبير على ثروة حملة الأسهم، كما أن العوامل الأخرى غير المالية التي لم تدخل في معادلات الانحدار لها تأثير في مستوى القيمة السوقية المضافة، وبالتالي في ثروة حملة الأسهم، متمثلة بالعوامل العاطفية والنفسية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وبذلك فإن القرارات الاستثمارية في سوق العراق للأوراق المالية تعتمد على العوامل غير الكمية في تحديد مستوى القيمة السوقية المضافة دون العوامل المالية وأن المستثمرون يتأثرون بتلك العوامل في قراراتهم.

- **دراسة زاهر وآخرين، (٢٠١٤)[iii] بعنوان: " الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف-دراسة لآراء عينة من موظفي المصارف الخاصة السورية"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف الخاصة في سوريا بمبادئ وآليات الحوكمة المعتمدة من قبل مجلس النقد والتسليف والتي أشتُقْت أساساً من توصيات لجنة بازلI، كما هدفت إلى التعرف على مدى مساهمة هذه الآليات فيما لو تم تطبيقها في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الخاص في سورية، كما هدفت إلى تقديم مقترحات لكيفية تفعيل دور الحوكمة في المنظومة المصرفية الخاصة، ومدى الاستفادة منها فيما لو تم توسيع مجال تطبيقها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها أنه من الضروري تطبيق الحوكمة المؤسساتية لتحقيق ادارة رشيدة فعالة تحقق مصالح جميع المتعاملين مع المؤسسة، كما توصلت إلى أن الحوكمة المؤسساتية تساهم في الحد من الفساد المالي والإداري داخل المصارف الخاصة السورية.

- **دراسة البلداوي وعبد الرحمن، (٢٠١٥)[iv] بعنوان: "أثر قواعد حوكمة الشركات المتعلقة باختيار المدقق الخارجي في موثوقية القوائم المالية – دراسة تطبيقية"**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات وإبراز القواعد الخاصة باختيار المدقق الخارجي، كما هدفت إلى التعرف

على العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وموثوقية القوائم المالية في العينة المبحوثة، وقد توصلت الدراسة إلى أن قواعد الحوكمة تساهم في ضمان التمثيل العادل والصادق للمعلومات المالية من خلال دعم استقلالية المدقق الخارجي وحرصها على إتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي، كما توصلت إلى أن أكثر عناصر موثوقية القوائم المالية تأثراً بقواعد الحوكمة المتعلقة باختيار المدقق الخارجي هي المعاملة المتساوية لأصحاب المصالح، ومصداقية القوائم المالية المنشورة، وتوصلت أيضاً إلى أن أقل عناصر موثوقية القوائم المالية تأثراً بقواعد الحوكمة المتعلقة باختيار المدقق الخارجي هي الحياد عند إتخاذ القرارات المالية، وخلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية.

- **دراسة Khakwani, Shahid & Hamza (٢٠١٦)[v] بعنوان: " أثر الحوكمة والرافعة المالية على القيمة السوقية المضافة في باكستان"**

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير قواعد ولوائح حوكمة الشركات والرافعة المالية على القيمة السوقية المضافة في باكستان، حيث أجريت الدراسة على الشركات غير المالية المدرجة في سوق الاوراق المالية الباكستاني خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل بالديون له تأثير إيجابي على القيمة السوقية المضافة للشركة، كما أنه يعد أفضل من التمويل بالأسهم في التأثير على القيمة السوقية المضافة، كما أن حجم مجلس الادارة كآلية من آليات الحوكمة له تأثير سلبي على القيمة السوقية المضافة للشركة.

- **دراسة كواشي، (٢٠١٧)[vi] بعنوان: "أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال".**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحوكمة على تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: تطبيق حوكمة الشركات يعتبر بمثابة إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وإحكام الرقابة عليها، وتؤدي إلى تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية، وأن ممارسة أساليب قواعد الحوكمة غير كافية وبحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي لجذب الاستثمارات.

- **دراسة Yermack، (٢٠١٧) بعنوان[vii]: "الحوكمة و Blockchains"**

يمثل (Blockchains) تطبيقًا جديدًا للتشفير وتكنولوجيا المعلومات جاء ليساعد على

حل بعض المشاكل القديمة في حفظ السجلات المالية، وقد يؤدي تطبيقه إلى تغييرات بعيدة المدى في حوكمة الشركات، وقد بدأ العديد من اللاعبين الرئيسيين في الصناعة المالية بالاستثمار في هذه التكنولوجيا الجديدة، مما أدى بالبورصات إلى اقتراح استخدام (blockchains) كطريقة جديدة لتداول أسهم الشركات وتتبع ملكيتها. وقد هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار المحتملة لهذه التغييرات بالنسبة للمدراء والمستثمرين المؤسسيين والمساهمين الصغار والمراجعين وغيرهم من الأطراف المعنية بحوكمة الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق تقنية blockchains يساعد على تخفيض التكلفة وتوفير السيولة وحفظ السجلات بشكل أكثر دقة، كما يؤدي الى شفافية الملكية، كما أن هذه التقنية تساهم في توفير طريقة جديدة لتداول وتتبع ملكية الأصول المالية، ويمكن أن تتغير حوكمة الشركات بطرق عديدة، كما تستخدم الشركات أيضا blockchains للحد من دور شركات المراجعة، مما يقلل من التكاليف المتوقعة للاختلافات المالية ويقلل من الحاجة إلى المقاضاة.

٢- الاطار النظري للدراسة:

أ- مبادئ الحوكمة:

يعتمد نظام حوكمة الشركات الفعّال على مجموعة من المبادئ التي تصدرها العديد من الجهات الدولية والإقليمية والمحلية وذلك بهدف تطبيق حوكمة جيدة، لزيادة كفاءة أداء الشركات إلى أقصى درجة، وتقليل المخاطر إلى أدنى مستوى لها، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح.

ويعرف **الباحث** مبادئ الحوكمة على أنها: مجموعة من الضوابط التي يتم وضعها بغرض التطبيق الجيد للحوكمة، والتي من خلالها يتم تنظيم العمل داخل الشركة وتوجيه الإدارة والسيطرة عليها، بهدف تحسين الأداء وتعظيم قيمة الشركة وتحقيق مصالح الأطراف المختلفة.

وقد حرصت العديد من المنظمات والهيئات والمراكز البحثية والمجامع المهنية على دراسة مفهوم الحوكمة وتحليله ووضع معايير محددة وإصدار مبادئ وقواعد تهدف إلى تطبيق حوكمة جيدة، وكما إختلفت التعريفات لمصطلح الحوكمة فقد إختلفت المبادئ الصادرة عن الجهات المختلفة، وفيما يلي سنورد مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD):

- **ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات:** وينص هذا المبدأ على:

"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات التنفيذية والإشرافية والتنظيمية".

- **حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصلحة:** وينص هذا المبدأ على "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم".
- **المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين:** وينص هذا المبدأ على: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعّال عن إنتهاك حقوقهم".
- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** وينص هذا المبدأ على: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لإتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل وإستدامة الشركات السليمة مالياً".
- **الإفصاح والشفافية:** وينص هذا المبدأ على: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات".
- **مسئوليات مجلس الإدارة:** وينص هذا المبدأ على: "ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين".

ب- القيمة السوقية المضافة Market Value Added (MVA):-

القيمة السوقية المضافة (**MVA**) هيى عبارة عن القيمة الناشئة عن تجاوز القيمة السوقية لرأس المال عن القيمة الدفترية، وتعتبر القيمة السوقية المضافة مقياس للإنجاز المتفوق للشركة إذ تشير قيمتها السلبية إلى عدم قدرة الإدارة على توليد القيمة مع قاعدة حملة الأسهم المتاحة، أما قيمتها الموجبة فهي تؤشر إلى التقييم الإيجابي للسوق لأداء الشركة حيث يتمخض عنه زيادة أسعار الأسهم.

وتبرز أهمية القيمة السوقية المضافة في كونها تعرض تقييماً للأداء الخارجي

للشركة، كما أن هذا المعيار لا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم بل يعكس أيضاً تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للشركة ككل بالإضافة الى أنها تعد بمثابة مقياس جوهري وهام يلخص الأداء الإداري لشركات الأعمال ويوضح مدى نجاحها في توزيع مواردها المحددة والنادرة من أجل تعظيم ثروة الملاك[viii].

ج- أثر الحوكمة على القيمة السوقية المضافة:

تبرز الحاجة الأساسية للحوكمة للفصل بين الملكية والإدارة خصوصاً في الشركات والبنوك المدرجة في البورصات حيث يسعى المستثمرون للتغلب على مشاكل نظرية الوكالة وذلك بتفويض سلطة إتخاذ القرار للمديرين ويترتب عن ذلك تكلفة تتمثل في حوافز المديرين من أجل تعظيم ثروة حملة الأسهم، وكلما كانت الحوكمة تعمل بشكل جيد كلما أدى ذلك إلى تحسين أداء المديرين مما يؤثر بشكل إيجابي على القيمة السوقية المضافة.

ويؤدي تطبيق الحوكمة إلى تجنب تضارب المصالح ودعم الإفصاح والشفافية وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصالح ودعم الاستقلالية وتعزيز مستوى انسجام المعالجات المحاسبية مع المعايير الدولية مما يؤدي إلى تدفق التمويلات وبأقل تكلفة من المستثمر وتحقيق النمو وتعظيم القيمة .

كما تؤدي الحوكمة إلى تحسين الأداء عن طريق مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير الخطط الإستراتيجية المبنية على أسس سليمة، مما يؤدي إلى جلب استثمارات جديدة وزيادة الدخل وتعزيز القدرة التنافسية مما ينعكس على قيمة المنشأة وتعظيم ثروة الملاك .

ويساهم الإفصاح والشفافية كمبدأ من مبادئ الحوكمة في الضغط على الإدارة من أجل تحسين الأداء المالي الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب استثمارات مهمة تساهم في تعظيم قيمتها السوقية، وفي المقابل فإن ضعف الشفافية يؤدي إلى عدم توفر المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح خصوصا المستثمرين في سوق المال الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على أسهم المنشأة وانخفاض قيمتها السوقية المضافة .

وقد توصلت دراسة **(Bernard & Others)** إلى أن استخدام مؤشرات الحوكمة الخاصة بحقوق المساهمين، ومجلس الإدارة، وإجراءات مجلس الإدارة، والإفصاح للمستثمرين، والملكية يؤدي إلى زيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

كما توصلت دراسة **(Paul A.)** إلى أن الشركات التي توفر الحماية لحقوق المساهمين تتمتع بأرباح أكبر ونمو أعلى في المبيعات وانخفاض في الإنفاق الرأسمالي ويزيد أداء هذه الشركات وتتمتع بقيمة سوقية أعلى.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

سيتم استعراض الاساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة، ومدى صدق الأداة، و قياس سلوك متغيرات الدراسة، وفقاً للآتي:

١- الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأسلوب الوصفي في تحليل وعرض الباحث للبيانات باستخدام المقاييس الآتية:

أ- معادلة ألفا كرو نباخ لحساب صدق وثبات أداة البحث.

ب-الإحصاء الوصفي : Descriptive statisitics

- لتحديد سلوك متغيرات الدراسة وذلك باستخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت من متوسط وانحراف معياري ومدى.
- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA: لقياس الفروق في بين البنوك محل الدراسة في القيمة السوقية المضافة.
- اختبار كروسكال ويللز Kruskal –Wallis H: لقياس الفروق في بين البنوك محل الدراسة في متغيرات الدراسة المستقلة.

ت- تحليل الارتباط Correlation analysis:

لقياس قوة وإتجاه أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على القيمة السوقية المضافة للبنك وتحديد مدى الدلالة الاحصائية.

ث- تحليل الانحدار المرحلي Stepwise regression analysis:

لتقييم أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على القيمة السوقية المضافة للبنك.

٢-صدق الأداة:

تم التأكد من صدق الأداة بطريقتين:

أ- صدق المحتوى:

تم التحقق من صدق الأداة من خلال التأكد من توفر صدق المحتوى (Content validity) أو ما يسمى أحياناً بالصدق الظاهري (Face Validity) لأداة الدراسة،

وتكون أداة الدراسة صادقة عندما يدل مظهرها على أنها تقيس ما وضعت لقياسه وللتأكد من صدق الأداة، وقد قام الباحث بإتباع الخطوات التالية:

- بناء فقرات الأداة بعد مراجعة شبه شاملة لأهم الدراسات والبحوث والنظريات والأدوات السابقة ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى المسودة الأولى للأداة.
- تم عرض المسودة الأولية للأداة على عدد من المحكمين المتخصصين في المحاسبة والبحث العلمي في كليات التجارة والاقتصاد، في عدد من الجامعات الليبية والمصرية، وقد طُلب من المحكمين إبداء رأيهم عن مدى وضوح فقرات الأداة بنائياً، ومدى صلاحية كل فقرة من فقرات الأداة في قياس ما وضعت لقياسه ومدى انتماء كل فقرة للمحور الخاص بها، ودرجة دقة وسلامة الصياغة اللغوية ووضوح الفقرات، كما طُلب أيضاً من المحكمين إدخال أي تعديلات على صياغة فقرات الأداة أو حذف بعضها أو الإضافة إليها، وعلى ضوء تعديلات المحكمين ومُلاحظاتهم قام الباحث بإجراء التعديلات والتصويبات التي أبداها المحكمون لتظهر الأداة بالصورة النهائية ملحق رقم (١).

ب- الصدق البنائي (Construct validity):

يهدف اختبار الصدق البنائي إلى التأكد من مدى جودة محتوى إستمارة الاستبيان وأنها تقيس ما وضعت لقياسه، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في جمع البيانات اللازمة للدراسة.

- **معامل الصدق (ألفا):** يقيس عملياً قدرة متغيرات الدراسة على قياس الشيء الذي وضعت لقياسه.
- **معامل الثبات**: يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي الاستبيان النتائج نفسها إذا ما استخدم أكثر من مرة وتحت ظروف متشابهة وعلى الأشخاص أنفسهم، ويشير الثبات إلى الدرجة العالية من الدقة والإتساق فيما يزودنا به الاستبيان من بيانات.

وقد أظهرت نتائج تحليل الصدق (ألفا)، واختبار الثبات الكلي للاستبيان باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، ولكل محور من محاوره على حدة، على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١) معاملات الصدق والثبات لإستمارة الاستبيان

اسم المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات	٤	٠.٧٦٩	٠.٨٧٧
حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤	٠.٧٤١	٠.٨٦١
المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤	٠.٧٥٦	٠.٨٧
دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤	٠.٨٠٦	٠.٨٩٨
الإفصاح والشفافية	٤	٠.٧٦٦	٠.٨٧٥
مسئوليات مجلس الإدارة	٨	٠.٨١٩	٠.٩٠٥
الأداة ككل	٢٨	٠.٩٣٢	٠.٩٦٥

يتضح من الجدول رقم (١) ارتفاع ثبات المقياس باستخدام طريقة ألفا كرونباخ حيث بلغت قيمته (٠.٩٣٢)، وحصلت المحاور على معاملات ثبات مختلفة، فبلغ ثبات المحور السادس (مسئوليات مجلس الإدارة) على أعلى معامل ثبات بلغ (٠.٨١٩)، وأخيراً المحور الثاني بثبات بلغ (٠.٧٤١).

وقد أثر ذلك على معاملات الصدق حيث ظهرت بقيم عالية فبلغ معامل الصدق للأداة (٠.٩٦٥)، ومعامل الصدق الذاتي = الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتدعم القيم المرتفعة لمعاملات الصدق والثبات دقة ومصداقية نتائج الدراسة التي تمّ الحصول عليها.

٣- قياس سلوك متغيرات الدراسة:

أ- الإحصاء الوصفي لمبادئ الحوكمة (المتغير المستقل):

للتعرف على مدى استجابة أفراد عينة الدراسة لمدى التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة، تمَّ إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، والترتيب لفقرات كل مبدأ من المبادىء الستة، كما يلي:

جدول رقم (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودرجة الموافقة والترتيب لمبادئ الحوكمة

البنك	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	ترتيب الأهمية النسبية
البنك التجاري الدولي	ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات	٤.٥	٠.٤٥٤٧	%٩٠	٢
	حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤.٢٧	٠.٤٢٨٠٩	%٨٥.٤٠	٥
	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤.٣٨	٠.٤٤٢٦١	%٨٧.٦٠	٣
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤.٥٥	٠.٤٥٤٥٧	%٩١	١
	الإفصاح والشفافية	٤.٢٩	٠.٤٤٤٢٤	%٨٥.٨٠	٤
	مسئوليات مجلس الإدارة	٤.٢٤	٠.٤٦٨٦٧	%٨٤.٨٠	٦
	الكلي	**٤.٣٦**	**٠.٣٧٤٤٨**	**%٨٧.٢٠**	
مصرف الوحدة	ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات	٤.١٩	٠.٦٨٦٦٣	%٨٣.٨٠	٣
	حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤.٠٥	٠.٦٦٣٧٣	%٨١	٥
	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤.٣٧	٠.٤٩٠٣١	%٨٧.٤٠	١
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤.٢٦	٠.٦٤٢٧٨	%٨٥.٢٠	٢
	الإفصاح والشفافية	٤.٠٥	٠.٦٤٤٨٤	%٨١	٥
	مسئوليات مجلس الإدارة	٤.١٢	٠.٥٠١٢٨	%٨٢.٤٠	٤
	الكلي	**٤.١٥**	**٠.٥٢٣٧٤**	**%٨٣**	

مصرف الجمهورية	ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات	٤.٣٥	٠.٤٩٤٨٧	%٨٧	٣
	حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤.٢٨	٠.٥٠٣١٨	%٨٥.٦٠	٤
	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤.٤١	٠.٤٠٩٩٨	%٨٨.٢٠	٢
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤.٤٦	٠.٤٤٨٠٤	%٨٩.٢٠	١
	الإفصاح والشفافية	٤.٢١	٠.٤٥٢٧٧	%٨٤.٢٠	٥
	مسئوليات مجلس الإدارة	٤.١٦	٠.٤١٧٨٨	%٨٣.٢٠	٦
	الكلي	**٤.٢٩**	**٠.٣٦٨٧٦**	**%٨٥.٨٠**	
البنك الأهلي المتحد	ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات	٤.١٦	٠.٤٧٦١٩	%٨٣.٢٠	٥
	حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤	٠.٧٠٤٣٨	%٨٠	٦
	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤.٣١	٠.٤٣٦١٢	%٨٦.٢٠	٣
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤.٤٦	٠.٤٨٦٢٧	%٨٩.٢٠	١
	الإفصاح والشفافية	٤.٤٣	٠.٤٨١٩٢	%٨٨.٦٠	٢
	مسئوليات مجلس الإدارة	٤.٢٩	٠.٣٦٨٧٦	%٨٥.٨٠	٤
	الكلي	**٤.٢٨**	**٠.٣١٨١٦**	**%٨٥.٦٠**	
البنوك ككل	ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات	٤.٣	٠.٥٤٩٨٩	%٨٦	٣
	حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤.١٥	٠.٥٩٥٣٥	%٨٣	٦
	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤.٤٥	٠.٤٣١٥٤	%٨٩	١
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤.٤٣	٠.٥٢١٠٢	%٨٨.٦٠	٢
	الإفصاح والشفافية	٤.٢٥	٠.٥٢٦٨٩	%٨٥	٤
	مسئوليات مجلس الإدارة	٤.٢	٠.٤٥٢٧٨	%٨٤	٥
	الكلي	**٤.٢٧**	**٠.٤٠٧٧٦**	**%٨٥.٤٠**	

يلاحظ من الجدول رقم (٢) ما يلي:

- **البنك التجاري الدولي:**

تتجه آراء عينة الدراسة الى الموافقة العالية على جميع مبادئ الحوكمة الستة (ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) في البنك التجاري الدولي، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك المبادئ مجتمعة (٨٧.٢%) وبمتوسط (٤.٣٦)، و بانحراف معياري (٠.٣٧٤٤٨)، وكانت أكثر هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الثالث (المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين)، بمتوسط (٤.٣٨)، بنسبة أهمية (٨٧.٦%)، وكان أقل هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ السادس (مسئوليات مجلس الإدارة) حيث جاء في الترتيب الأخير بمتوسط (٤.٢٤)، بنسبة أهمية (٨٤.٨%).

ويشير ما تقدم شرحه إلى التزام البنك التجاري الدولي بمبادئ الحوكمة.

- **مصرف الوحدة:**

تتجه آراء عينة الدراسة إلى الإتفاق على أن هناك تطبيق لجميع مبادئ الحوكمة الستة (ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) في مصرف الوحدة، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك المبادئ مجتمعة (٨٣%)، وبمتوسط (٤.١٥)، وبانحراف معياري (٠.٥٢٣٧٤)، وكانت أكثر هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الثالث (المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين) بمتوسط (٤.٣٧) بنسبة أهمية (٨٧.٤%)، وكان أقل هذه المبادئ تطبيقاً المبدأين الثاني والخامس، حيث جائتا في الترتيب الأخير بمتوسط (٤.٠٥)، بنسبة أهمية (٨١%).

ويشير ما تقدم شرحه إلى التزام مصرف الوحدة بمبادئ الحوكمة.

- **مصرف الجمهورية:**

تتجه آراء عينة الدراسة إلى أن هناك تطبيق لجميع مبادئ الحوكمة الستة (ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) في مصرف

الجمهورية، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك المبادئ مجتمعة (٨٥.٨%)، وبمتوسط (٤.٢٩)، وبانحراف معياري (٠.٣٦٨٧٦)، وكانت أكثر هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الرابع (دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات)، بمتوسط (٤.٤٦)، بنسبة أهمية (٨٩.٢%)، وكان أقل هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ السادس (مسئوليات مجلس الإدارة)،حيث جاءت في الترتيب الأخير بمتوسط (٤.١٦)، بنسبة أهمية(٨٣.٢%).

ويشير ما تقدم شرحه إلى التزام مصرف الجمهورية بمبادئ الحوكمة.

- **البنك الأهلي المتحد:**

تتجه آراء عينة الدراسة إلى أن هناك تطبيق لجميع مبادئ الحوكمة الستة (ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) في البنك الأهلي المتحد، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك المبادئ مجتمعة (٨٥.٦%)، وبمتوسط (٤.٢٨)، وبانحراف معياري (٠.٣١٨١٦)، وكانت أكثر هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الرابع (دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات)، بمتوسط (٤.٤٦)، بنسبة أهمية (٨٩.٢%)، وكان أقل هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الثاني (حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح)، حيث جاء في الترتيب الأخير بمتوسط (٤.٠٠)، بنسبة أهمية (٨٠%).

ويشير ما تقدم إلى التزام البنك الأهلي المتحد بمبادئ الحوكمة.

- **بالنسبة للبنوك ككل:**

تتجه آراء عينة الدراسة إلى أن هناك تطبيق لجميع مبادئ الحوكمة الستة (ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) في البنوك الأربعة، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك المبادئ مجتمعة (٨٥.٤%)، وبمتوسط (٤.٢٧)، وبانحراف معياري (٠.٤٠٧٧٦)، وكانت أكثر هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الثالث (المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين)، بمتوسط(٤.٤٥)، بنسبة أهمية (٨٩%)، وكان أقل هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الثاني (حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح)، حيث جاءت في الترتيب الأخير بمتوسط

(٤.١٥)، بنسبة أهمية (٨٣%).

ويشير ما تقدم إلى التزام كافة البنوك محل الدراسة بمبادئ الحوكمة السته.

- **تطبيق اختبار كروسكال ويلز Wallis H–Kruskal :**

وفيما يلي سيتم تطبيق إختبار كروكسال ويلز Wallis H–Kruskal بهدف قياس مدى معنوية الفروق بين البنوك في تطبيق مبادئ الحوكمة:

جدول (٣) نتائج اختبار كروسكال ويلز Wallis H–Kruskal

المتغير	الفروق بين البنوك				$كا^2$	مستوى الدلالة
	الأهلي المتحد	التجاري الدولي	الجمهورية	الوحدة		
ضمان وجود أساس لإطار فعّال للحوكمة	١٢١.٤٦	٩٤.٠٩	١٠٤.٤٧	٨١.٩٨	١٢.٨	٠.٠٠٦
حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	١١١.٧٤	٩٢.٠٢	١٠٩.١٨	٨٩.٠٦	٦.١٩	٠.١٠٣
المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	١٠٨.٠٩	٩١.٤٥	١٠٢.٥٧	٩٩.٨٩	٢.٢٥٦	٠.٥٢١
دور أصحاب المصالح في الحوكمة	١١٣.٢٣	٨٥.٨٧	١٠٠	١٠٢.٩	٥.٩١٥	٠.١١٦
الإفصاح والشفافية	١٠٣.٣٢	٨٤.٢٧	٩٢.٩١	١٢١.٥	١١.٨	٠.٠٠٨
مسئوليات مجلس الإدارة	١٠٤.٩٥	٨٩.١٨	٩٧.٢٤	١١٠.٦٣	٣.٩٣٣	٠.٢٦٩
مبادئ الحوكمة	**١١١.٥٦**	**٨٨.٠٣**	**١٠٠.٦٢**	**١٠١.٧٩**	**٤.١٨١**	**٠.٢٤٣**

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٣) عدم وجود فرق جوهري بين البنوك من حيث الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث قيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥.

ب- الإحصاء الوصفي للقيمة السوقية المضافة (المتغير التابع):

يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لقياس سلوك القيمة السوقية المضافة (المتغير التابع) خلال الفترة من سنة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠١٦ والفروق بينها:

جدول (٤) نتائج الإحصاء الوصفي لقياس سلوك القيمة السوقية المضافة

البنك /مصرف	القياس	القيمة	قيمة F	مستوى الدلالة
الاهلي المتحد	المدى	٢.٩١٣.٩٢٢.٥٠٠.٠٠	٤.٠٩١	٠.٠١٣
	اقل قيمة	-١٦٦.٢٨٨.٢٠٠.٠٠		
	أكبر قيمة	٢.٧٤٧.٦٣٤.٣٠٠.٠٠		
	المتوسط	**١.١٩٩.١٦٨.٤٣٨.٠٠**		
	الانحراف المعياري	١.٢٠٩.٥٩٨.٠١٢.٠٠		
التجاري الدولي	المدى	٧٢.٧٩٧.٧٣٦.٤٠٦.٠٠		
	اقل قيمة	-١١.٨٦٩.١٢٥.٩٨		
	أكبر قيمة	٧٢.٧٨٥.٨٦٧.٢٨٠.٠٠		
	المتوسط	١٤.٢٦٠.٨٥٥.٦٧٨.٠٠		
	الانحراف المعياري	٢١.٩٩٠.٩١٢.٣٤٣.٠٠		
الجمهورية	المدى	٤.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠		
	اقل قيمة	-٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠		
	أكبر قيمة	٣.٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠		
	المتوسط	**٨٧٠.٤٥٤.٥٤٥.٥٠**		
	الانحراف المعياري	١.٤٥٣.٦٥٨.٢٣٨.٠٠		
الوحدة	المدى	٣.٠٤٥.٦٠٠.٠٠٠.٠٠		
	اقل قيمة	-١٩٤.٤٠٠.٠٠٠.٠٠		
	أكبر قيمة	٢.٨٥١.٢٠٠.٠٠٠.٠٠		
	المتوسط	**٣٥٣.٨٤٧.٢٧٢.٧٠**		
	الانحراف المعياري	٨٧٨.٩٩٨.٨٩٢.٧٠		

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج الإحصاء الوصفي لسلوك القيمة السوقية المضافة، من خلال قياس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى، وأقل قيمة وأعلى قيمة، وبفحص النتائج تبين وجود فرق دال إحصائياً بين البنوك، حيث بلغت F الجدولية (٢.٨٤) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وأن متوسط القيمة السوقية المضافة للبنك التجاري الدولي هي الأكبر من بين البنوك، يليه البنك الاهلي المتحد، ثم مصرف الجمهورية، يليهم مصرف الوحدة.

- **الاختلاف بين البنوك في القيمة السوقية المضافة:**

الجدول التالي يوضح المقارنات الثنائية بين البنوك لمعرفة سبب الاختلاف في القيمة السوقية المضافة، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى وجود فرق دال إحصائياً بين البنك التجاري الدولي وجميع البنوك الآخرى.

جدول (٥) المقارنات الثنائية بين البنوك في القيمة السوقية المضافة

المجموعات	الدلالة			
	الاهلي المتحد	التجاري الدولي	الجمهورية	الوحدة
الاهلي المتحد	-			
التجاري الدولي	*٠.٠٠٨	-		
الجمهورية	٠.٩٤٥	*٠.٠٠٧	-	
الوحدة	٠.٨٥٨	*٠.٠٠٥	٠.٩١٣	-

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فرق دال إحصائياً بين البنك التجاري الدولي وباقي البنوك

وبفحص النتائج على مستوى البنوك يمكن التوصل إلى ما يلي:

- **البنك الأهلي المتحد:**

بلغ متوسط القيمة السوقية المضافة في البنك الأهلي المتحد خلال فترة الدراسة (١,١٩٩,١٦٨,٤٣٨.٠٠)، مع ارتفاع قيمة المدى، مما يدل على وجود تباين بين القيم خلال الفترة الزمنية للدراسة، ويلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (١) الذي يبين سلوك القيمة السوقية المضافة للبنك الأهلي المتحد أن القيمة السوقية المضافة بدأت في الزيادة سنة ٢٠٠٨ (تاريخ البدء في تطبيق مبادئ الحوكمة)، وقد إنخفضت إلى أدنى مستوياتها في سنة ٢٠١١.

الشكل البياني رقم (١) سلوك القيمة السوقية المضافة للبنك الأهلي المتحد

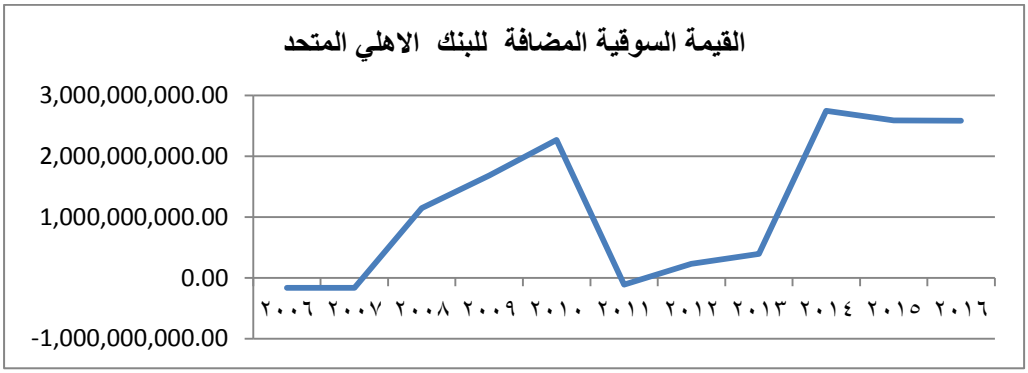

- **البنك التجاري الدولي:**

بلغ متوسط القيمة السوقية المضافة في البنك التجاري الدولي خلال فترة الدراسة

(١٤,٢٦٠,٨٥٥,٦٧٨.٠٠)، مع ارتفاع قيمة المدى، مما يدل على وجود تباين بين القيم خلال الفترة الزمنية للدراسة، ويلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (٢) الذي يبين سلوك القيمة السوقية المضافة للبنك التجاري الدولي أن القيمة السوقية المضافة بدأت في الزيادة سنة ٢٠٠٧ (تاريخ البدء في تطبيق مبادئ الحوكمة)، وقد انخفضت إلى أدنى مستوياتها في سنة ٢٠١١.

الشكل البياني رقم (٢) سلوك القيمة السوقية المضافة للبنك التجاري الدولي

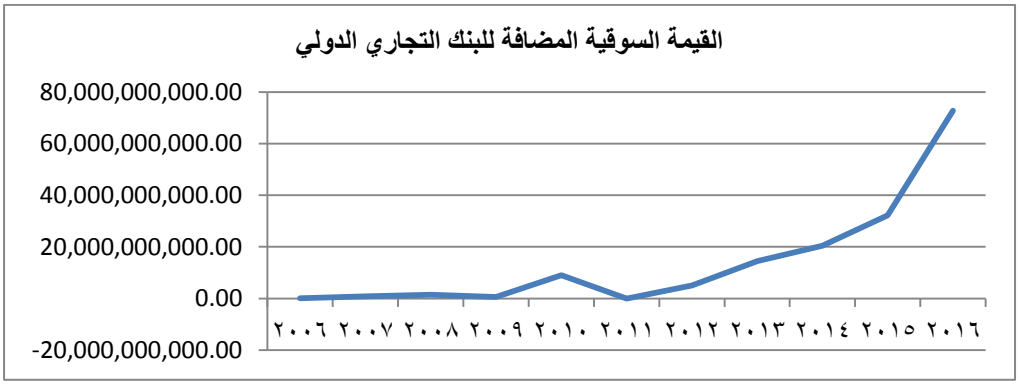

- **مصرف الجمهورية:**

بلغ متوسط القيمة السوقية المضافة في مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة (٨٧٠,٤٥٤.٥٤٥.٥٠)، مع ارتفاع قيمة المدى، مما يدل على وجود تباين بين القيم خلال الفترة الزمنية للدراسة، ويلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (٣) الذي يبين سلوك القيمة السوقية المضافة لمصرف الجمهورية، أن القيمة السوقية المضافة بدأت في الزيادة سنة ٢٠٠٨ (تاريخ البدء في تطبيق مبادئ الحوكمة)، وقد انخفضت إلى أدنى مستوياتها في سنة ٢٠١١.

الشكل البياني رقم (٣) سلوك القيمة السوقية المضافة لمصرف الجمهورية

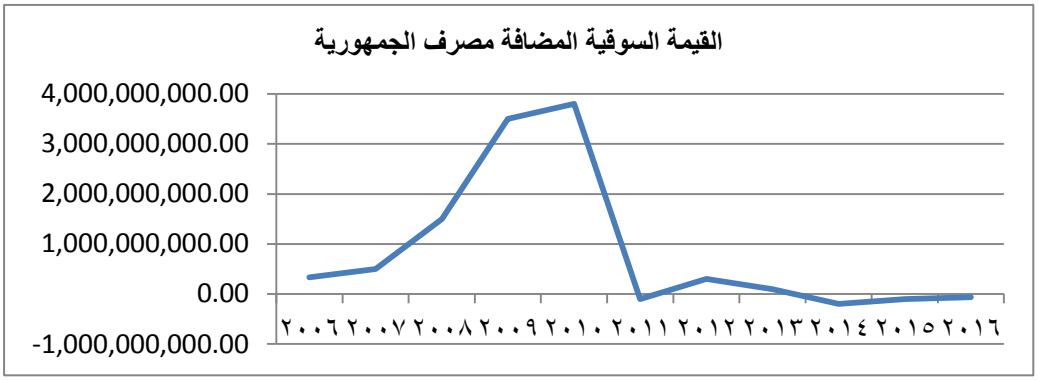

- **مصرف الوحدة:**

بلغ متوسط القيمة السوقية المضافة في مصرف الوحدة خلال فترة الدراسة (٣٥٣,٨٤٧,٢٧٢.٧٠)، مع ارتفاع قيمة المدى، مما يدل على وجود تباين بين القيم خلال الفترة الزمنية للدراسة، ويلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (٤) الذي يبين سلوك القيمة السوقية المضافة لمصرف الوحدة، أن القيمة السوقية المضافة بدأت في الزيادة سنة ٢٠٠٩ (تاريخ البدء في تطبيق مبادئ الحوكمة)، وقد إنخفضت إلى أدنى مستوياتها في سنة ٢٠١١.

الشكل البياني رقم (٤) سلوك القيمة السوقية المضافة لمصرف الوحدة

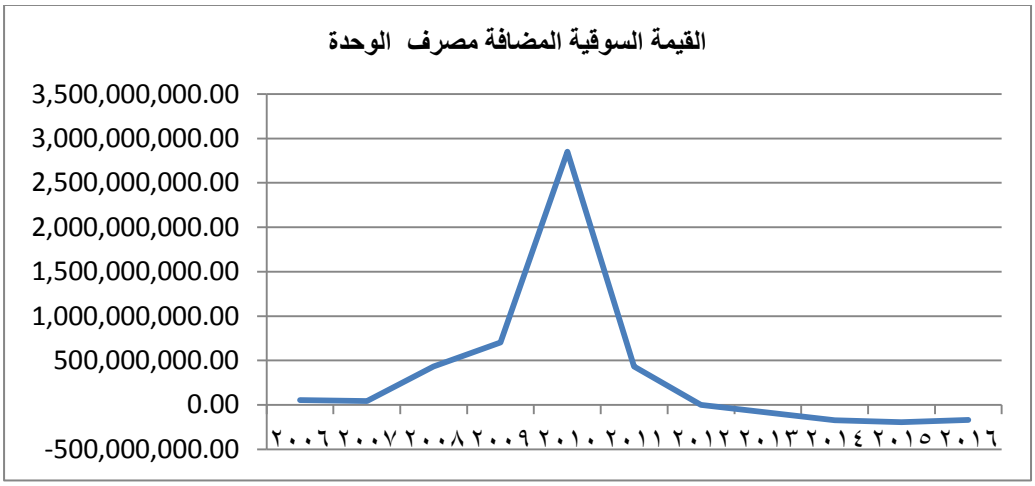

٤ـ الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة:

" لا يوجد أثر معنوي لتطبيق مبادئ الحوكمة على القيمة السوقية المضافة للبنك".

ويتفرع عن هذا الفرض الفروض التالية:

- لا يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعّال لحوكمة الشركات على القيمة الاقتصادية السوقية للبنك.
- لا يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح على القيمة السوقية المضافة للبنك.
- لا يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين على القيمة السوقية المضافة للبنك.
- لا يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على القيمة السوقية المضافة للبنك.
- لا يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على القيمة السوقية المضافة للبنك.
- لا يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة للبنك.

لإثبات صحة فرض الدراسة قام الباحث باستخدام معامل الارتباط البسيط والانحدار المتعدد وفق الجدول التالي:

جدول (٦) قيمة معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة

	Y_2	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6
Y_2	-						
X_1	**٠.٦٥٦	-					
X_2	*٠.٤٠٠	٠.٢٣٢	-				
X_3	**٠.٦٩٦	**٠.٩٣٥	**٠.٣٩٤	-			
X_4	**٠.٧١٦	**٠.٨٧٨	**٠.٥٤٨	**٠.٩٣٩	-		
X_5	**٠.٥٨١	**٠.٩٣٠	٠.٢٦١	**٠.٨٦٩	**٠.٨١٦	-	
X_6	**٠.٥٩٤	**٠.٨٦٠	٠.٢٣٢	**٠.٨٠١	**٠.٧٤٨	**٠.٩٣٠	-

قيمة معامل الإرتباط الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠١ : ٠.٣٤٥

تشير بيانات الجدول السابق إلى:

يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات على

القيمة السوقية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٦٥٦.

يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح على القيمة السوقية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٤٠٠.

يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين على القيمة السوقية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٦٩٦.

يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على القيمة السوقية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل إرتباط ٠.٧١٦.

يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على القيمة السوقية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٥٨١.

يوجد أثر معنوي لتطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة على القيمة السوقية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٥٩٤.

من خلال النتائج السابقة استطاع الباحث إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمعرفة أفضل متغيرات الدراسة تأثيراً على القيمة السوقية المضافة حيث قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار التدريجي stepwise regression لتقييم أكثر المتغيرات المؤثرة على القيمة السوقية المضافة حيث يعتمد هذا الاسلوب على إختيار المتغيرات ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) مع استبعاد المتغيرات التي يوجد بينها ارتباط ذاتي، حيث يفترض أن تكون المتغيرات المتنبأ بها مستقلة ومعنوية وغير مرتبطة ذاتياً.

وبناء عليه فالمتغيرات التي تظهر بالنموذج تكون مستقلة ومعنوية حيث يمكن التنبؤ بالقيمة السوقية المضافة من خلالها وسوف نعرض في جدول نتائج الانحدار قيمة المعلمة والخطأ القياسي ومستوى المعنوية وقيمة معامل الارتباط المتعدد R وهى تظهر قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وقيمة معامل التحديدR2 للنموذج وهو يظهر أهمية المتغيرات المستقلة ومدى مساهمتها في التأثير على المتغير التابع ومعامل التحديد المصحح للنموذج R2 adj وقيمته تؤكد دقة النموذج ويؤكد حجم عينة الدراسة إذا كان مناسباً عندما تتقارب قيمته من قيمة معامل

التحديد، وقيمة اختبار " F" لجودة النموذج ومعنويته.

فيما يلي عرض لذلك، وأن استبعاد أي متغير خلال تحليل الانحدار التدريجي لا ينفي أثر هذا المتغير على القيمة السوقية المضافة لأنها مؤثرة مستقلة أو بتأثير غير مباشر على القيمة السوقية المضافة.

جدول (٧) نتائج الانحدار لتطبيق مبادئ الحوكمة على القيمة السوقية المضافة

المعالم	القيمة المقدرة	اختبار "T"	المعنوية	قيمة معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	١٨.٩١٦	٤٣.٥٤	٠	٠.٧١٦	٠.٥١٣	٠.٤٩٦
مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٢.٨٥١	٥.٥٢٨	٠			
الخطأ المعياري للنموذج	١.٣					
قيمة ف"F"	٣٠.٥٥٤					
مستوى الدلالة	٠					

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠١: ٧.٣١

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠١: ٢.٤٢

يتضح من بيانات الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠١ مما يدل على جودة توفيق المتغيرات لنموذج الانحدار وأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات تأثير معنوي، وأن قيمة معامل التحديد المصحح بلغت ٠.٤٩٦ مما يدل على أن التغير الحادث في القيمة السوقية المضافة (المتغير التابع) بنسبة ٤٩.٦% يرجع إلى المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين (المتغير المستقل).

معادلة النموذج:

القيمة السوقية المضافة = ١٧.٢٩٠ + ٢.٤١٧ مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

ومن المعادلة السابقة يتضح أن التغير الحادث في القيمة السوقية المضافة بمقدار الوحدة يرجع إلى التغير الحادث في المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين بمقدار ٢.٨٥١.

ومما سبق يتضح عدم صحة الفرض القائل: لا يوجد أثر معنوي لتطبيق مبادئ الحوكمة على القيمة السوقية المضافة للبنك.

وقبول الفرض البديل القائل: يوجد أثر معنوي لتطبيق مبادئ الحوكمة على القيمة السوقية المضافة للبنك.

النتائج:

انتهى الباحث إلى مجموعة من النتائج التي أكدتها الدراسة التطبيقية من خلال اختبار فروض الدراسة والتي تم التحقق منها، وتلخصت نتائج الدراسة في الآتي:

١- وجود علاقة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة للبنك.
٢- البنك التجاري الدولي يحتل المرتبة الأولى في الالتزام بمبادئ الحوكمة، يليه مصرف الجمهورية، ثم البنك الأهلي المتحد، وأخيراً وليس آخراً مصرف الوحدة.
٣- أن متوسط القيمة السوقية المضافة للبنك التجاري الدولي هي الأكبر من بين البنوك، يليه البنك الأهلي المتحد، ثم مصرف الجمهورية، يليهم مصرف الوحدة.

التوصيات:

١- إصدار التشريعات الملزمة لكافة المؤسسات للالتزام بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وذلك لأهميتها في المساهمة في تحسين الأداء داخل البنوك وتعظيم ثروة الملاك، نظراً لأثر مبادئ الحوكمة المعنوي على القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.
٢- تفعيل الدور الرقابي الذي تلعبه الجهات الرقابية في الدولة، وذلك من خلال التحقق من التزام كافة البنوك والمؤسسات الأخرى بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة.

المراجع:

i- أحمد زكي حسين متولي، **"نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة على تقييم درجة جهد المراجع الخارجي مع دراسة اختبارية"**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد ٣، ٢٠١٢ .

ii- شهاب الدين حمد النعيمي، **"استخدام مؤشري القيمة السوقية المضافة والعائد على رأس المال المستثمر في قياس أداء القطاع المصرفي العراقي"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٨، العدد ٦٨، ٢٠١٢، ص ص: ٧١ -٨٩.

iii- تيسير زاهر، غذوان على، أحمد خضر، **" الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف-دراسة لآراء عينة من موظفي المصارف الخاصة السورية"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٦، العدد ٤، ٢٠١٤، ص ص: ٦٧-٨٨.

iv- شاكر عبد الكريم البلداوي، نوره منير عبد الرحمن، **"أثر قواعد حوكة الشركات المتعلقة باختيار المدقق الخارجي في موثوقية القوائم المالية-دراسة تطبيقية"**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،السنة ٣٨، العدد ١٠٤، ٢٠١٥، ص ص: ١٨٥-٢٠٣.

v - Maria Shams Khakwani, Muhammad Sadiq Shahid, Ali Hamza, **"Effect of Corporate Governance and Financial Leverage on Market Value Added in Pakistan"**, Jurnal of Accounting and Finance in Emerging Economies, Vol. 2, Tssue 1, 2016, PP. 17 – 26 .

vi- مراد كواشي، **"أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال، مجلة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية"**، العدد ١، المجلد ٢٥، ٢٠١٧، ص ص: ١٨٥ -٢١٧.

vii- David Yermack, **"Governance and Blochchains"**, Review of Finance, Oxford University Press, 2017, PP. 7 – 31 .

viii-هالة عبد الله الخوالي، **"دراسة تحليلية انتقادية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد الإتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء في منشآت الأعمال"**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، السنة التاسعة والثلاثون، ٢٠٠٠، ص ٩٩ .